



الجامعة الوطنية لموظفي واعون
الجماعات المحلية



الجامعة الوطنية لموظفي
الجماعات المحلية



النقابة الديمقراطية
الجماعات المحلية



الجامعة الوطنية لعمال وموظفي
الجماعات المحلية

بـ لـ اـ غ

حول لقاء الثلاثاء 04 يناير 2011 بمقر وزارة الداخلية

انعقد بمقر المديرية العامة للجماعات المحلية يوم الثلاثاء 04 يناير 2011 ابتداء من الساعة العاشرة صباحا لقاء جمع ممثلين عن وزارة الداخلية المديرية العامة للجماعات المحلية برئاسة السيد الوالي مدير المالية المحلية، وممثلين عن اربع نقابات عاملة بقطاع الجماعات المحلية: الجامعة الوطنية لموظفي الجماعات المحلية المنضوية تحت لواء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، الجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، والنقابة الديمقراطية للجماعات المحلية العضو في الفيدرالية الديمقراطية للشغل والجامعة الوطنية لأعوان وموظفي الجماعات المحلية التابعة للاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

افتتح اللقاء بكلمة ترحيبية للسيد الوالي مدير المالية المحلية بممثلي النقابات كما أكد على رغبة الوزارة في مواصلة الحوار بشأن القضايا العالقة والمطالب التي سبق للنقابات أن تقدمت بها .

تناول بعد ذلك على التوالي كل من السادة الكتاب العامون للنقابات الأربع عبد العزيز العزاب –سعيد الشاوي – العربي لخريم – عبد الصمد مريمي وقد حملت مجموعة من الملاحظات و الصعوبات التي يعاني منها موظفو القطاع وتتمثل أساسا في:

- مشكل التضييق على الحريات النقابية والمس بكرامة الموظفين في عدد من الجماعات مع تسجيل تدخل متواضع للسلطات المحلية.
 - مشكل الامتحانات المهنية التي لازالت بعض الجماعات المحلية لم تجريها بعد، فضلا عن المشاكل التي صاحبت إجرائها نموذج الجهة الشرقية.
 - تغيب المسؤولين النقابيين من حوارات التكوين التي تعقدها وزارة الداخلية خلافا لما كان متفقا عليه.
 - غياب مخاطب محدد بالموارد البشرية التابعة للمديرية يتوصل بطلبات الشؤون النقابية ويقدم أجوبة بشأنها
 - عدم تمكين النقابات من المعطيات *نموذج نتائج امتحانات الكفاءة المهنية .
 - عدم تسوية ملف الموظفين حاملي دبلوم تقني قبل سنة 2006.
 - مشكل إصرار بعض الرؤساء على شرط إعادة الانتشار للموافقة على تسوية وضعية بعض الموظفين المجازين خلافا للمقتضيات القانونية.
- كما أكد الكتاب العامون في ما يتعلق بالعلاقة مع الوزارة واستمرار الحوار القطاعي على ضرورة:

1 – وضع منهجية واضحة ومتوافق عليها لمأسسة الحوار القطاعي .

2 - التأكيد على نقط جدول أعمال المتفق عليها سنة 2009 ومنها قضايا:

- مؤسسة الاعمال الاجتماعية .

- النظام الاساسي لموظفي الجماعات المحلية

- نظام التعويضات.

-التكوين المستمر.

3 -وضع آليات للحد من انتهاكات الحريات النقابية وسن قواعد للتفرغ النقابي بالاضافة لوضع خلية دائمة للتعامل مع النقابات بالمديرية وتقديم دعم للتكوين والتأطير لفائدة النقابات .

وفي مستهل رده أكد السيد الوالي على التزام الوزارة بمنهجية الحوار وجدولة زمنية محددة كما اقترح تشكيل لجننتين لتهيئ القضايا المراد التفاوض بشأنها خاصة مؤسسة الاعمال الاجتماعية والنظام الاساسي وهما الملفين الذين ترغب الوزارة في إخراجها سنة 2011 .

كما أكد على التزام الوزارة بإيجاد حلول للقضايا المطروحة سواء ما يتعلق بالحريات النقابية أو ما يتهدد الموظفين من اعتداء وتضييق.وفي الأخير تم الاتفاق على مايلي:

- عقد أربع لقاءات في السنة أشهر -مارس- ماي - شتنبر - نونبر-.

- يخصص لقاء مارس لتنظيم ملف مؤسسة الأعمال الاجتماعية * مشروع القانون المنظم لها*.

- تحدث لجننتين مشتركين:

*الأولى :خاصة بمتابعة وإيجاد حلول للمشاكل ذات الصلة بامتحانات الكفاءة المهنية تنعقد يوم 18 يناير

. 2011

*الثانية :بتكليف بدراسة القضايا المرتبطة بالحريات النقابية والتفرغ النقابي والدعم النقابي للتكوين والتأطير تنعقد يوم 25 يناير 2011 .

*- التفكير في صيغة للتعامل مع القضايا المطالبة اليومية المرتبطة بالموارد البشرية من خلال إحداث خلية مهتمة بها.

* - التزام الوزارة بإخراج مؤسسة الأعمال الاجتماعية والنظام الاساسي لموظفي الجماعات المحلية سنة 2011 .

الجامعة الوطنية لموظفي واعوان
الجماعات المحلية
الاتحاد العام للشغالين بالمغرب

الجامعة الوطنية لعمال و موظفي
الجماعات المحلية
الاتحاد المغربي للشغل

النقابة الديمقراطية
للجماعات المحلية
الفيدرالية الديمقراطية للشغل

الجامعة الوطنية لموظفي
الجماعات المحلية
الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب